فشل «حماس» في غزة يغيّر الموقف الإسرائيلي

بواسطة ديفيد ماكوفسكي (/ar/experts/dyfyd-makwfsky-0) , ليا وينر (/ar/experts/lya-wynr)

يناير
متوفر أيضًا باللغات:
English (/policy-analysis/hamas-failures-gaza-are-changing-israels-stance)

عن المؤلفين

ديفيد ماكوفسكي (/ar/experts/dyfyd-makwfsky-0)

ديفيد ماكوفسكي هو زميل زيغلر المميز ومدير مشروع عملية السلام في الشرق الأوسط في معهد واشنطن

ليا وينر (/ar/experts/lya-wynr)

تحليل موجز

ذهب كاتبا هذا المقال مؤخراً في زيارة إلى الشرق الأوسط فوجئا خلالها بعدد من مسؤولي الأمن الإسرائيليين وحتى سياسيين من اليمين الذين انضمّوا إلى منظمات دولية تعمل وفقاً لمبدأ غير متوقع ألا وهو: استحالة تجاهل الوضع الإنساني في قطاع غزة بعد اليوم حتى إذا استمر الجمود في المصالحة السياسية بين "السلطة الفلسطينية" وحركة «حماس». ومن المقرر أن تعقد إحدى تلك المنظمات - وهي "لجنة الاتصال المتخصصة" (AHLC) المؤلفة من مجموعة واسعة من الدول التي عملت على القضايا المتعلقة بالمانحين منذ إنشاء "السلطة الفلسطينية" في منتصف التسعينات - جلسةً مهمة في بروكسل بهدف "دعم حل الدولتين عن طريق التفاوض" وفقاً لما جاء في تصريحٍ لـ "الاتحاد الأوروبي" بشأن الاجتماع لكن السؤال المطروح هو ما إذا كان المشاركون سيتخطّون المسائل الدبلوماسية والسياسية ليركّزوا على التدابير الاقتصادية الملموسة الكفيلة بتحسين الوضع في غزة

المشاكل الطويلة الأمد تزداد أهمية

تطال الأزمة في غزة كافة نواحي الحياة: فالسكان لا ينعمون بالكهرباء لأكثر من ستّ إلى سبع ساعات يومياً ومشكلة فيضان مجاري الصرف الصحي تفاقمت إلى درجة دفعت وزارة الصحة الإسرائيلية في شهر تموز/يوليو الماضي إلى إغلاق شاطئَي عسقلان وزيكيم المجاورين لعدة أيام ناهيك عن أن نسبة كبرى من مياه غزة قدرها 95 في المائة غير صالحة للشرب ونسبة البطالة في القطاع تناهز 50 في المائة وفي الأسبوع الماضي أضرب التجّار المحليون بسبب التدهور الاقتصادي وخلال العام الماضي انخفض عدد الشاحنات التجارية المتجهة إلى غزة عبر معبر "كيريم شالوم" (كرم أبو سالم) من أكثر من ألف شاحنة يومياً إلى نحو 350 وينسب المسؤولون الأمنيون الإسرائيليون هذا الانخفاض إلى فقدان السكان قدرتهم الشرائية

وفي بيانٍ ألقاه المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف أمام مجلس الأمن الدولي الأسبوع الماضي حذّر من أن "الأمم المتحدة مع التمويل المتوفر حالياً لن تستطيع توفير الوقود للمستشفيات والبنية التحتية الأساسية [في غزة] ما بعد شهر شباط/فبراير". وعلى حد قول الناطق الرسمي باسم وزارة التجارة في غزة ماهر الطباع في وقت سابق من هذا الشهر "الوضع الاقتصادي ... على وشك الانهيار"

ويُجمِع صانعو السياسات والمسؤولون العسكريون من مختلف الانتماءات السياسية على ضرورة التصرف وتم في هذا الإطار مناقشة عدة حلول يتمثل إحداها في وصل شبكة "مشروع معالجة مياه الصرف الصحي الطارئ في شمال غزة" وهو مشروع ممول من قبل الولايات المتحدة اكتمل مؤخراً بعد سنوات من العمل لكنه لا يزال خارج الخدمة بسبب افتقاره إلى الطاقة الكهربائية وتعمل وحدة "تنسيق أعمال الحكومة في المناطق" على عدة مشاريع للبنية التحتية في قطاع غزة مثل محطة ضخمة لتحلية المياه ستوفر 55

مليون متر مكعب من المياه وخط جديد ذو توتر عالي من شانه ان يضاعف كمية الكهرباء (علما ان إنجازه تاخر لسنوات لكنه نال مؤخرا الضوء الأخضر من الحكومة الإسرائيلية). كما أن بعض المسؤولين الإسرائيليين بمن فيهم عضو "حزب البيت اليهودي" اليميني أوري أريئيل كرروا الحديث عن إمكانية فتح مرفأ في غزة. وتشير هذه التصريحات إلى حدوث تحوّل كبير في وجهة النظر السائدة مقارنة بما كان عليه الحال عندما تولت حركة «حماس» الحكم في غزة عام 2007 - وهو أنه إذا تفاقم الوضع هناك لن تتدخل إسرائيل [في الأحداث] لكي يتسنى للسكان المحليين طرد التنظيم بأنفسهم.

«حماس» تعترف بالذنب

ثمة تطور جديد آخر في هذا الإطار يتمثل في اعتراف «حماس» اليوم بعجزها عن إدارة الشؤون المدنية في غزة. فقد أفادت بعض التقارير أن القيادي في الحركة يحيى السنوار أقرّ بذلك لمسؤولين آخرين خلال اجتماع عُقد في 20 كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا الصدد ذكر الموقع الإخباري "المونيتور" ما يلي: "اليوم وبعد مرور أكثر من عقد على الانقلاب يعترف السنوار بكل صدق قائلاً: لقد أخطأنا. نحن نفتقر إلى القدرة والوسائل اللازمة لحكم ما يقرب من مليونَي شخص. وبسبب غرورنا أوقعناهم في حالة من العوز والجوع واليأس." ويؤكد العديد من المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين أن السنوار يعتقد فعلاً أن حركة «حماس» قد فشلت. أما عن سبب إقرار السنوار بذلك فقد أشار مسؤول أمني إسرائيلي رفيع المستوى إلى إن السنوار ترأس الجناح العسكري لحركة «حماس» خلال معظم الفترة التي تدهور فيها حال القطاع إنما لم يترأس وكالات الشؤون المدنية التابعة لها. وهو اليوم القائد الموحد لكل من الجناحين العسكري والسياسي ولذلك "فلا مانع لديه من الاعتراف بأن السياسيين الذين سبقوه قد فشلوا [في مهمتهم]. ومثل هذا الإقرار لا يُضعف مكانته."

ويقيناً أن السنوار ليس شخصية معتدلة فقد انطلقت مسيرته من داخل "كتائب عز الدين القسام" التابعة لـ «حماس» وأمضى اثنين وعشرين عاماً في السجون الإسرائيلية ولم يُفرج عنه إلا من أجل الوفاء بشروط اتفاق إسرائيلي مع «حماس». ومع ذلك فهو يظهر كشخصٍ واقعي كلما لزم الأمر. وبخلاف قائد «حماس» السابق خالد مشعل الذي بدا غير مبالٍ بمعاناة الناس لأنه كان مقيماً في جناح فندق قطري يعيش السنوار في غزة ويواجه مشاكلها مباشرة. كما أنه دعا الشباب الفلسطيني إلى دعم المصالحة مع "السلطة الفلسطينية" وفق ما ذكره الموقع الرسمي للحركة. ومن المرجح أن دعمه مرتبط بخسارة الحركة الكبيرة (وربما المؤقتة) لتأييد داعميها أمثال قطر وتركيا كونهم غارقين في أزماتهم الخاصة.

وفي الوقت نفسه لا تزال «حماس» أسوأ عدو لنفسها. فالعديد من سكان غزة يرون أن الحركة لا تبالي لحالتهم الاقتصادية لأنها تخصص مواردها لبناء الأنفاق تحت أراضي إسرائيل ومصر (وفقاً لبعض التقارير دمّرت القوات الإسرائيلية ثلاثة أنفاق خلال هذا الشهر وحده) بدلاً من بناء المنازل. أضف إلى ذلك أن الانقسامات الداخلية تطرح هي أيضاً مشكلة - فخصم السنوار المدعو صالح العاروري يتقرّب أكثر فأكثر من قيادة «حزب الله» في لبنان على أمل زيادة الدعم الإيراني للأنشطة العسكرية لحركة «حماس».

ماذا حلّ بالمصالحة

حتى الآونة الأخيرة كان العديد من المراقبين يعلّقون آمالهم على استلام "السلطة الفلسطينية" الحكم من حركة «حماس» من خلال عملية تتوسط فيها مصر - وهي طرفٌ تقدّره إسرائيل باعتباره شريكاً ثابتاً تحترمه "السلطة الفلسطينية" كون مصر دولة ذات غالبية سنية تهابها «حماس» منذ أن انتقمت القاهرة من الحركة بسبب تعاونها مع إرهابيي تنظيم «الدولة الإسلامية» في سيناء. وقد سبق أن اتُّخذت بعض التدابير التمهيدية في هذا الشأن (على سبيل المثال إعادة فرض سيطرة "السلطة الفلسطينية" على بعض معابر غزة) إلّا أنّ المفاوضات بشأن نقل كامل للسلطة لا تزال عالقةً بسبب مسألتين شائكتين رئيسيتين.

المسألة الأولى هي أنه طُلب من "السلطة الفلسطينية" تسديد تكاليف العدد الإضافي الذي وظّفته «حماس» من إداريين مدنيين يبلغ عددهم 26 ألف شخص بالإضافة إلى 12 ألف من عناصر الشرطة المدنية ناهيك عن ميليشيا «حماس». بيد أن مسؤولي "السلطة الفلسطينية" يرفضون ذلك ببساطة - فهم يريدون توظيف أتباعهم في الإدارات المدنية ويعترضون على دمج أي عناصر من شرطة «حماس» في قوات "السلطة الفلسطينية".

أما المسألة الثانية فهي أن نزع سلاح «حماس» يبدو غير قابل للتفاوض من جميع الجوانب. وتصرّ "السلطة الفلسطينية" على هذا الموضوع مرددةً شعار "سلطة واحدة قانون واحد سلاح واحد". وبالمثل لن يتسامح الجيش الإسرائيلي مع أي ترتيب يخفق في معالجة هذه المسألة. وفي المقابل لا تبدي «حماس» أي رغبة في تفكيك "كتائب القسام". وقد اقترح البعض حلاً بديلاً يتمثل في خضوع «حماس» لمجلسٍ تابع لـ "السلطة الفلسطينية" يتولى ترخيص أي استخدام للقوة إلا أن البعض الآخر يرفض الفكرة مشككاً في أن تكون الحركة محط ثقة للحد من إمكانية وصول المتطرفين إلى الأسلحة واستخدامها.

ومهما كان الأمر فإن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس قد أخبر إسرائيل أن العودة إلى غزة في الوقت الراهن هي بمثابة فخ إذ إن «حماس» تأبى القيام بأي تنازل فيما يخص قوتها العسكرية بينما تأبى "السلطة الفلسطينية" تحمّل مسؤولية مليوني

فلسطيني اخر في ظل الظروف الراهنة حيث الاقتصاد على وشك الانهيار وإسرائيل سوف تحمّل بالتاكيد رام الله المسؤولية عن اي صاروخ يُطلق من قبل أي فصيل في غزة.

أما مصر فقد بدأت بالانسحاب تدريجياً من عملية المصالحة منذ أوائل كانون الأول/ديسمبر. وفي حين أن استقرار غزة ما زال يشكل أولويةً قصوى بالنسبة للقاهرة نظراً لرغبتها في قطع صلة الوصل في سيناء بين «حماس» وتنظيم "الدولة الإسلامية» يبدو أن المسؤولين المصريين يدركون أن العملية عالقة. وفي هذا الصدد استقال وزير الاستخبارات خالد فوزي بشكل مفاجئ هذا الشهر بعد أن قاد جهود الوساطة ومن غير الواضح ما إذا كانت هذه الخطوة متعلقة بالفشل الكبير الذي باءت به هذه الجهود.

حافز لتدخّل عباس

على الأطراف التي تعتقد أن السيطرة المدنية لـ "السلطة الفلسطينية" على غزة لا تزال هدفاً جديراً بالاهتمام أن تقدم للرئيس عباس حجّتين. الأولى هي أن الوضع الاقتصادي في غزة ليس في حالة ميؤوس منها. فالمجتمع الدولي و"السلطة الفلسطينية" قادران بالتنسيق المناسب على تأمين الكهرباء في غزة على مدار الساعة. ويشير مسؤولو الأمن الإسرائيليون إلى أنه بوسعهم إعطاء تصريح للعمل لعشرة آلاف شخص على الأقل من القطاع (بعد أن ألغيت تراخيص العمل منذ اندلاع الانتفاضة الثانية). وقد تكون إسرائيل مستعدة لزيادة حجم صادرات غزة المسموح بدخولها إلى البلاد.

أما الحجة الثانية فهي أنه بالرغم من اعتقاد الكثيرين أن «حماس» لن تتخلى أبداً عن سلاحها يعتبر بعض الدبلوماسيين الغربيين أن الدول العربية يمكن أن تستخدم نفوذها - بما في ذلك سيطرتها على الحسابات المصرفية في الخليج - للضغط على «حماس» في هذه القضية. كما يمكن تشجيع مصر على إعادة فتح معبر رفح جنوب غزة وفرض سيطرتها عليه مما يسمح بمزيد من حرية الحركة للسكان وتحويل المنطقة من فسحة ترزح تحت الضغوط إلى مثال عمّا ينتجه التعاون بين مختلف الأطراف.

وحتى الآن من غير المؤكد ما إذا كانت "السلطة الفلسطينية" ستستعيد سيطرتها على غزة. ولكن الأولوية تبدو جليةً للمجموعات الدولية على غرار "لجنة الاتصال المخصصة" وهي دعم عملية إعمار البنية التحتية في القطاع. وفي النهاية قد تكون هذه الخطوات الاقتصادية السبيل الوحيد إلى خلق ظروف سياسية مؤاتية.

ديفيد ماكوفسكيهو زميل "زيغلر" المميز ومدير مشروع عملية السلام في الشرق الأوسط في معهد واشنطن. **ليا وينر** هي مساعدة باحثة في المعهد. ❖

موصى به

BRIEF ANALYSIS

Bennett’s Bahrain Visit Further Invigorates Israel-Gulf Diplomacy

/ /

◆

Simon Henderson

(/policy-analysis/bennetts-bahrain-visit-further-invigorates-israel-gulf-diplomacy)

BRIEF ANALYSIS

Libya’s Renewed Legitimacy Crisis

/ /

◆

Ben Fishman

(/policy-analysis/libyas-renewed-legitimacy-crisis)

تحليل موجز

مواجهة أزمة الغذاء في سوريا

فبراير

◆

عشتار الشامي

(ar/policy-analysis/mwajht-azmt-alghdha-fy-swrya/)

TOPICS

العلاقات العربية الإسرائيلية **(ar/policy-analysis/allaqat-alrbyt-alasrayylyt/)**

الديمقراطية والإصلاح **(ar/policy-analysis/aldymqratyt-walaslah/)** عملية السلام **(ar/policy-analysis/mlyt-alslam/)**

المناطق والبلدان

إسرائيل **(ar/policy-analysis/asrayyl/)** الفلسطينيون **(ar/policy-analysis/alflstynywn/)**